



في اليوم الأول لانشقاق العميد مصطفى أحمد الشيخ عن الجيش الأسد، كتبت محذراً من الرجل؛ فقد لاحظت في بيان انشقاقه لأول وهلة ثلاثة أمور بالغة الخطورة:

الأمر الأول: تجنبه للحديث عن أنه انضم للجيش السوري الحر، مع أنه ليست هناك حركة مقاومة مسلحة غيره ضد الطغيان الأسدية.

الأمر الثاني: حديثه عن "الدولة المدنية"، وهو حديث مشبوه غير مألف في خطابات الجيش الحر، ويقفز به إلى مرحلة ما بعد بشار دون النظر إلى الحالة الراهنة، وكان المهمة قد بدأت مبكرة.

الأمر الثالث: المبالغة في طمأنة الطوائف السورية بأنها ستكون متساوية ولها حقوقها في سوريا ما بعد بشار، والمثير هو المبالغة وليس مبدأ الطمأنة بالأصل قطعاً.

هذا علاوة على أن لغة الخطاب برمته، كانت تختلف جذرياً عن اللغة التي يستخدمها المنشقون عادة في الجيش الأسد، حين انخراطهم في صفوف الجيش الحر، والتي تبدو ثائرة ومتحدبة، ويظهر فيها الولاء الواضح للحركة المسلحة، ويدت وકأنها تطابق بيانات الانقلابيين وال المجالس العسكرية المنخرطة في السياسة بعد الثورات، وتتسنم بهدوء وحديث فضفاض يحمل عبارات ملتبسة، وقد كان لافتاً أيضاً أن يخرج العميد وحده منفرداً في المقطع المرئي، وهو أمر مألف، ولا يدعو للتخوين، لكنه خلاف ما حصل من انشقاقات جماعية في تلك الفترة بالذات.

وحيث فعلت، لم تكن في الحقيقة لدى معلومات خاصة ولا مؤكدة، ولكنني هرعت حينها إلى صفحة الجيش السوري الحر على الفيس بوك، وهي صفحة بالمناسبة كثيراً ما تتعرض للإزالة لألتمس مدي "احتفاء" الجيش الحر بالعميد المنشق؛ فوجدتها لم تفعل، وتجاهلت هذا الانشقاق، ما زاد الريبة كثيراً من عملية الانشقاق ذاتها وأهدافها.

وما هو إلا يوم أو اثنين، والعميد يعلن عن تشكيل ما يُسمى **بالمجلس الأعلى العسكري**، كما لو كان قد خرج من الجيش الأسد لتنفيذ مهمة محددة، لا تمهله حتى أياماً ليدرس حال الجيش السوري الحر، وما إذا كان صالحًا لتلبية طموحاته في "التحرير" أم لا؛ فلم يبرح أن شكل هذا المجلس، الذي لم يستطع أن يجد له تفسيراً مقنعاً لتسويقه، ما أثار شك الجيش الحر والثوار الحقيقيين على حد سواء، خصوصاً أن اسم التشكيل الجديد يعني تلقائياً أنه سيكون أعلى هيئة عسكرية في مرحلة ما بعد بشار، وهو شبيه باسم المجالس العسكرية التي تولت حكم بلاد ما بعد الثورات، ولم تزل في السلطة الحقيقة حتى الآن.

ومثلاً تم تشكيل هيئة التنسيق للإيحاء بانقسام المعارضة السورية، والتذرع لاحقاً بعدم توحد المعارضة التي يمكن دعمها دولياً في إسقاط النظام؛ فإن الحديث سيتكرر عن هذا التشكيل الجديد رغم عدم تمثيله إلا لعناصر محدودة من العسكريين؛ إذ جري الآن تضخيم قيمة هذا المجلس ورئيسه، مصطفى الشيشاني في الصحافة العالمية على نحو يبعث إلى الريبة الشديدة، ومن يقرأ العبارة التي كتبتها صحيفة "فайнنشال تايمز" (9/ فبراير الحالي) والتي تقول: إن "زعماء المعارضة السورية يحاولون احتواء خلاف بين أرفع ضابطين سوريين ينشقان عن الجيش النظامي، في إطار مساعي دعم المعارضة المسلحة لنظام الرئيس بشار الأسد"، يتصور أن الضابطين انشقا معاً مثلاً، أو أن لهما القيمة العسكرية ذاتها على الأرض، أو أن المعارضة الحقيقية ترضى بهذه الفكرة التي يريد إحداثها مصطفى ليتصدر المشهد لحسابات لا تخدم الثورة السورية.

والحق أن العميد الذي ينتمي إلى أسرة ظلت قرية من قصر الأسد، وتولى منصباً حساساً يتحكم في منطقة حدودية لا يمكن تسليم زمامها إلا للأوقياء، ولم يحدث انشقاقه أياً خرق في الجيش الأسد، ولم يرافق انشقاقه أياً محاولة لتفجير الوضع في منطقة إدلب، ولم يخرج من الجيش إلا بجسده برغم قوة الصالحيات التي كان يمكن بموجبها أن يفيد المنشقين ويحفز آخرين على الانشقاق أو يساهم في تسليح الجيش الحر، هذا العميد، لم يبعث انشقاقه اطمئناناً لدى آخرين لا يمكن اتهامهم في وطنيتهم وحبهم لسوريا كالعقيد رياض الأسعد قائد الجيش الحر، الذي كرر مراراً تأكيده على أنه ليس ثمة جهة أخرى تتحدث باسم المنشقين سوى الجيش السوري الحر، وكرياض الشففه المراقب العام للإخوان المسلمين في سوريا الذي كان أكثر وضوحاً حين قال: "لا توجد قيادة للعسكريين المنشقين سوى العقيد رياض الأسعد ونحن ننسق معه فقط، أما مصطفى الشيشاني فهذا فقاعة".

والعميد، كما بدا من مقابلة أجرتها معه فضائية بردى السورية الثورية، لم يتمكن من تبرير عملية شق الجيش الحر التي شرع في تنفيذها، مردداً الحجة ذاتها عن تكوينه لإطار يستوعب أصحاب الرتب العليا المنشقة حديثاً لاستيعابها، أي بمعنى أدق: تنفيذ عملية فصل وفرز بين الجيش الحر وكل منشق جديد يفوق العقيد الأسعد رتبة، وبالتالي تكوين قيادة تتحدث باسم العسكريين المنشقين، وهي لم تشارك في أياً جهد مقاوم لاسيما في الأيام الأولى العصيبة لتكوين هذا الجيش البطل.

والذي لم يقله العميد صراحة، وألمح إليه فقط بترداده للحديث عن "الدولة المدنية" و"حقوق الطوائف"، أن "المجتمع الدولي" المنزعج من صيحات التكبير الصادرة عن قيادات و kokادر وعناصر الجيش الحر، وانخراط مدنيين مؤمنين بهوية سوريا الحقيقية، سيظل يبحث عن بديل، حين يضطر الغرب إلى التعامل مع العسكريين المنشقين وربما تسليحهم أو فرض حظر جوي لمصلحتهم، وسيجبر حينها قيادة الجيش الحر على القبول بـ"التفاهم" مع هذا التشكيل الجديد، الذي هو في الحقيقة، لحد الآن، لم يطلق رصاصة واحدة ضد جيش السفاح!

وما تقدم، ليس من وحي الخيال، بل يمكن تلمس خطورته وجيشه في تقرير الصحيفة البريطانية الذي جاء فيه "أن مسؤولين من المجلس الوطني السوري المعارض يعملون على التوصل إلى حل وسط من شأنه أن يبقى العقيد الأسعد قائداً للجيش السوري الحر ويستحدث مجلساً عسكرياً أعلى يضم الضباط المنشقين من الرتب العليا ويكون مفتوحاً أمام الضباط من الرتب نفسها الذين ينشقون في المستقبل"، والأفصح هو ما زادته الصحيفة نقلًا عن زعمت أنه مصدر مقرب من الأسعد: "لسان العقيد الأسعد ينزل في بعض الأحيان، غير أن الجيش السوري الحر ليس جيشاً حقيقياً لذلك نرى أن الشخص المناسب هو الأعلى رتبة، لأن هذه ثورة"! فإذا ما صح ذلك؛ فإننا إزاء محاولة للفوز على قيادة الجيش الحر يساهم في تنفيذها "مسؤولون" في المجلس الوطني، الذي تراجع تمثيل "الإسلاميين" فيه إلى الربع في الفترة الأخيرة.

وخلاصة القول، أن لا أحد في الغرب، وربما في المنظومة العربية التابعة، راضٍ عن هوية الجيش السوري الحر، ولا بدّ -في تقديرهم- من العمل على تغيير هذه الهوية إن أريد لهذه الثورة بعنصرها السياسي والمسلح أن تنجح، وستتواصل تلك الضغوط من أجل تركيع الجيش الحر، وهي الآن حاصلة؛ مما ترك مذبحة حمص والزبداني ومضايا إلا دليلاً على ذلك..

